مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (33) العدد (1)2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (33) No. (1) 2011

# من أسباب تعقيد علم البلاغة
# ( في العصر المملوكي )

الدكتور علي حيدر*

(تاريخ الإيداع 30 / 6 / 2010. قبل للنشر في 20 / 2 / 2011)

## □ ملخّص □

لعلّ من أهمّ الأمور الّتي أسهمت في تعقيد علم البلاغة في العصر المملوكي ، وجود أنواع بيانية أو بديعية تتشابه في مدلولها الفني إلى درجة التّماثل أحياناً . وقد اختلف علماء البلاغة في هوية هذه الأنواع ، فتارةً نجد بعضها في علم المعاني ، وتارةً أخرى نراها أنواعاً بديعيّةً مستقلةً ،ممّا جعل الأمر يختلط على المتلقي ، ويزيد من تعقيد الدّرس البلاغيّ .

يحاول هذا البحث عرض هذه الأنواع ، وبيان آراء أشهر من كتب في علم البلاغة بدءاً من السّكاكي وابن الأثير، في بداية القرن السابع الهجري ، وانتهاءً بالسيوطي في بداية القرن العاشر للهجرة ، مع اقتراح بعض الآراء الّتي تهدف إلى الحد من الفوضى في أسماء هذه الأنواع البديعيّة .

**الكلمات المفتاحيّة :** بلاغة – بديع – بيان – تشابه – اختلاف .

* أستاذ – قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (33) العدد (1)2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (33) No. (1) 2011

# Quelques raisons qui compliquent la rhétorique arabe (à l'époque mamelouke )

**Dr . Ali Haydar** *

**(Déposé le 30 / 6 / 2010. Accepté 20/2/2011)**

## □ Résumé □

Problement , la plus importante raison , qui complique la rhétorique arabe à l'époque mamelouke c'est que les spécialistes dans ce domaine cherchaient à inventer des nouvelles formes des ornements du style , qui sont , dans le fond , similaires . En plus , ces spécialistes n 'étaient pas d'accord sur la définition de ces formes , ni sur leur classification dans une des trois parties de la rhétorique arabe (( ma'ani, bayan , et badi )) .

Cet essai éxpose ces formes citées par les plus célèbres ouvres de la rhétorique arabe de cette époque.

**Mots clés** : rhétorique - ornement du style – similaires – époque mamelouke.

*Professeur á la faculté des Lettres – Section arabe université de Techrine – Lattaquié – Syrie .

## مقدمة:

لم يكن كَلَفُ أهل البلاغة ، في العصر المملوكي ، بتقسيم بعض أنواع البيان والبديع ، والتفريع فيها السببَ الوحيد في تعقيد الدرس البلاغي ، بل هناك أسبابٌ أخرى ، منها ، أن كثيراً من أنواع البديع تتشابه في مضمونها، وفي مدلولاتها الفنية .

وكان يمكن لأهل هذا العلم أن يختصروا عـــدد هذه الأنـــواع ، وأن يُدرجوها تحت مسمَّيات واحدةٍ . كذلك اختلف أهل العلم هؤلاء في تصنيف هذه الأنواع ، فقد أدرجها بعضهم في علم المعاني ، بينما جعلها آخرون أنواعاً بديعيّةً مستقلةً .

## أهمية البحث وأهدافُه:

يهدف هذا البحث إلى إظهار بعض أسباب تعقيدات علم البلاغة في العصر المملوكيّ ، ويقترح اختصار بعض الأنواع البلاغيّة المتشابهة في مضمونها ودلالاتها .

## منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التكامليّ ، وهو ، غالباً ، يعتمد أسلوب العرض والمقارنة ثم الاســـتنتاج .

## أنواع بديعية متشابهة:

هناك كثيرٌ من أنواع البديع تتشابه في مضمونها ، مع فروقٍ بسيطةٍ بينها ، استخرجها المهووسون بالتّقسيم والتّفريع من أصحاب البديع ، وهي ليس لها علاقة مباشرة بالمعنى العام للنص . وسنعرض لبعض هذه الأنواع التي نذكر منها : (( **التّوشيح والإرصاد والتّسهيم وتمكين القافية** )) :

وهذه أنواعٌ تتعلق بالقافية أو بنهاية الفقرة النثرية ، وهي تعني أن المتلقي يمكن أن يعرف لفظ القافية ، أو الفقرة قبل إتمام العبارة أو البيت بسبب دلالة الكلام عليه . و**التّوشيح** نوع بديعي يعني أن يكون أول الكلام دالاً على لفظ آخره . وقد ذكر ابن أبي الإصبع أنه من مخترعات قدامة . وهو في **البيان والتبين** للجـــاحظ مذكور باسم **الإرصاد**[1]. وذكره الـــقزويني باســـم **تشابه الأطراف** [2]. وقال ابن حجّة الحـــموي إنّ اسمه جاء من الوشاح عندما يلتفّ طرفاه ، ومن شواهده قول الشّاعر[3] :

فإن وُزِنَ الحَصَى ووَزَنت قَوْمي  وجدت حصى ضَريبتهِمْ رَزينا

ولا يبدو هذا الشّاهد في محلّه لأنّ أوّله لا يدل بالضرورة ، على آخره ، فوزن الحصى قد يدل على الرّزانة **الثّقل** وقد يدل على غير ذلك .

و**للتّوشيح** معنًى آخـــرُ مختلفٌ عند ابن الأثـــير فهو يـــذكر أنّه بـــناء القصيدة على بحـــرين مختلفين[4]، وهذا ما عُرف عند أهل البديع **بـــالتّشريع** ، وهو اسم مجانسٌ للتوشيح .

---

[1] – شرط ابن أبي الإصبع فيه أن تعلم القافية أو السجعة ، وهنا يخلطه بالإرصاد وتمكين القافية ، بديع القرآن ، 90–91 .

[2] – التلخيص في علوم البلاغة ، 355– 356 .

[3] – خزانة الأدب ، 102 .

[4] – المثل السائر ، 3/216–217 .

أما **الإرصاد** فقد ذكره القزويني وسماه **التسهيم**، وهو إدراك لفظ القافية أو آخر الفقرة إذا عُرف الرّوي، وكان ابن ابي الإصبع قد سبقه إلى ذكر **التّسهيم** الذي يعرّفه بأن يكون ما يتقدّم من الكلام دليلاً على ما يتأخّر منه، أو العكس [5] . ومن شواهده قوله تعالى (( أفرأيتُمْ ما تَحْرثونَ أأنتُمْ تَزْرعونَه أمْ نحن الزارِعون )) . [6]

وذكر ابن الأثير [7] **الإرصاد** في الأنواع التي تتعلّق بالمعنى . وقد ورد عنده بالتّعريف نفسه أي أن نعرف لفظ القافية إذا عُرف الرّوي ، ويمثّل لذلك بقول أحدهم :

فليسَ الذي حَلّلتَه بمُحَلّلٍ وليسَ الذي حرّمْتَه بحَرامِ

وقد ذكر ابن حجّه [8] **الإرصاد** بالتّعريف نفسه ، وساق عليه شواهد منها قول الشاعر :

إذا لم تستطعْ شيئاً فدَعْهُ وجاوِزْه إلى ما تستطيعُ

وقوله تعالى (( وما كانَ اللهُ لِيظْلِمَهُمْ ، ولكنْ كانوا أنْفسَهُمْ يَظْلمون )) .

وتمكين القافية لا يختلف عن ذلك فقد ذكره ابن حجّة وعرفه بأن المتلقّي يمكن أن يعرف لفظ القافية قبل إتمام البيت نظراً لدلالة الكلام عليه ، ولو سكت القائل عن كلمة القافية أكملها المتلقي بطبعه ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

يَامَنْ يَعزُّ علينا أنْ نفارقَهُمْ وجدانُنا ، كلُّ شيءٍ بعَدكُمْ ، عَدَمُ

ومن الواضح أنّ هذا الشّاهد لا يستوفي شروط التّعريف الّتي ذكرها ابن حجّة ؛ لأنّه ليس من الضروري أن تكون القافية منتهيةً على هذا النحو ، فليس في البيت ما يشير إلى لفظ القافية لأن لفظ **وجدانا** لايستدعي بالضرورة لفظ **العدم** .

أما الشواهد الّتي جاءت في نوع **الإرصاد** فهي أحق بأن تكون شاهداً على تمكين القافية .

وقد ذكر السيوطي[9] التمكينَ أو ما سماه **ائتلاف القافية** بالتعريف نفسه الذي جاء عند ابن حجّة. ثم ذكر التّصدير الّذي هو نوعٌ من ردّ العجز على الصّدر، ويمكن أن يدخل في الإرصاد كقوله تعالى (( فَقُلْتُ استغفروا ربَّكُمْ إنه كان غفّاراً )) ، ثمّ يضيف إليهما **التّوشيح** وهو كالتّصدير، إلا أنّ **التّوشيح** دلالته معنويّة ، بينما التّصدير دلالته لفظيّة . ومن شواهده على دلالة **التّوشيح** قوله تعالى (( إنَّ اللهَ اصطفى آدمَ ونوحاً وآلَ إبراهيمَ وآلَ عِمْرانَ على العَالَمين ))[10] فلفظ اصطفى يدل على **العالمين** معنًى لا لفظاً .

**ومن ذلك أيضاً التّرصيع والمقابلة :**

المقابلة هي طباق بين لفظين فأكثر، فهي نوع من الطّباق . وقد ذكرها ابن الأثير وابن أبي الإصبع في الطّباق، وكذلك فعل القزوينيّ .[11] وقد جمع السيوطي ذلك وأضاف أن المقابلة تجوز بين ضدّين وغير ضدين[12]،

---

[5] بديع القرآن ، 100-101 .

[6] الواقعة ، 63 .

[7] المثل السائر : 3/206-208 .

[8] – خزانة الأدب : 438-439 ، الآية سورة العنكبوت ، 40 .

[9] – الإتقان في علوم القرآن : 3/345-346 و 3/354-355 ، والآية سورة نوح ؛ 10 .

[10] آل عمران : 33 .

[11] – المثل الساشر ، 3/143-144 ، وبديع القرآن : 31-32 ، و التلخيص في علوم البلاغة : 3 .

[12] لم يشترط السكاكي التضاد في المعاني في الألفاظ ، وإنما ذكر استواء الأوزان واتفاق الأعجاز أو تقاربها ؛ مفتاح العلوم : 431 .

ولا تكون إلا بما زاد على الأربعة إلى العشرة[13] .هذا الأمر يسوّغ لنا إدراج الترصيع في نوع المقابلة ، وهم يشيرون إلى أن الترصيع هو مقابلة بين أضداد حقيقية أو غير حقيقية ، وإن كان شرطه أن تكون الألفاظ على وزن واحد ، وعلى روي متماثل [14] . وهذا أمرٌ يدخل في باب التكلّف .

ومن هذه الأنواع أيضاً : **التّطريز والطّيّ والنشر** .

التّطريز لم نجد له ذكراً عند ابن حجّة [15]، وعرفه بأن يبدأ المتكلم بذكر عدد من الذوات غير منفصلة ثم يخبر عنها بصفة واحدة مكررة ، بحسب العدد كقول الشاعر :

فَثوَبي والمدامُ ولونُ خدي شَقيقٌ في شقيقٍ في شقيقِ

أما **الطّي والنّشر** فقد ورد عند القزوينيّ باسم **اللّف والنّشر**، وكذلك عند السيوطي [16] الّذي كرّر تعريف ابن حـــجّة الحموي له ، وهو[17] أن تذكر شيئين فصاعداً ، إما تفصيلاً وإما إجمالاً، فنأتي بلفظٍ واحـــدٍ يشتمل على متعددٍ ، ونَفوِّضُ إلى العقل رد كل واحد منها إلى ما يليق به . وجعله قسمين : قسماً تأتي فيه الألفاظ مرتبة ، والقسم الثاني من غير ترتيب ، ومن شواهد القسم الأول ، قول أحدهم :

ثَغْرٌ وخَدٌّ ونَهْدٌ واحمرارُ يَدٍ كالطَّلْعِ والوَرْدِ والرُّمانِ والبَلَحِ

وإذا أنعمنا النّظر في هذين النوعين البديعيين وجدناهما نوعاً من التّشبيه ؛ ففي **الطي والنشر** يتعدد المشـــبه، ويتعدد المشـــبه به بعدده . وفي **التّـــطريز** يتعدّد المشـــبه ، ويـــأتي المشـــبه به واحـــداً ، ومن ثمّة ليس هناك من حاجةٍ إلى إفرادهما في نوعين بديعيين مستقلين .

وهناك أنواع تتشابه في شيء من غموض المعنى متعمد أو غير متعمد ، لكنها تتفق في أمر الغموض ، وهي **الإبهام والموارية والاتساع** .

فالإبهام هو أن يعمد الناظم إلى إخفاء قصده من معنى يورده ، على أن يكون هذا المعنى يحتمل معنيين متضادين . وهذا النّوع ذكره السكّاكي باسم **التّوجيه**[18]، ويورد شاهداً عليه وهو قول أحدهم في الحسن بن سهل عندما تزوّج المأمون ابنته بوران:

بـــاركَ اللّهُ للحسَـــــنْ وَلبورانَ في الخَتَنْ
يا إمامَ الهدى ظَفِرْ تَ ولـــكنْ بِبنتِ مَنْ

كما ذكره ابن أبي الإصبع باسم **الابهام**[19]، على أنه من اختراعاته ، وذكر شاهداً عليه وهو قول أحدهم :

خاطَ لي عَمرُوُ قباءً لَيْتَ عينيه سَواءُ

---

[13] الإتقان في علوم القرآن : 3/326-327 .

[14] – خزانة الأدب : المقابلة : 58-59 ، والترصيع ؛ 422-423 .

[15] –الإتقان في علوم القرآن : 3/320-322 .

[16] خزانة الأدب : 375 .

[17] – خزانة الأدب : 66-68 .

[18] – مفتاح العلوم : 226 .

[19] – بديع القرآن : 306-313 .

وهذا الشاهد نسبه ابن حجة الحموي[20] إلى بشّار بن برد مورداً قصّته ، وهي أنّ بشاراً جاء إلى خيّاط أعور بقطعة قماش ، وطلب منه أن يخيط له منها قباء ، فأخطأ الخياط في ذلك ، فقال له بشار : لأقولن فيك قولاً لا يُعرف إن كان مدحاً أم هجاء .

وهذا النوع أشبه **بالموارية** وهو أن يقول المتكلم قولاً فيه ما ينكر عليه ، فإذا حصل ذلك استحضر وجهاً يتخلص فيه من المؤاخذة . وهذا النوع من مخترعات ما بعد قدامة .

وقد ذكر ابن أبي الإصبع [21] شاهداً شعرياً لهذا النوع ، مع أنه كان يتعمّد ألا يستعين إلا بشواهد قرآنية ، لكن هذا النوع غيرُ وارد في القرآن الكريم . يقول الشاهد :

فإنْ يكُ مِنكُمْ كان مروانُ وابنُه وعمرُوُ ومنكُمْ هاشِمٌ وحَبيبُ

فمنا الحُصينَ والبطينُ وقُعنبٌ ومنا أميرُ المؤمنين شَبيبُ

وهذان البيتان منسوبان للخارجي (( عتبان الحروري )) فلمّا ظفر به هشام ، وسأله عن هذين البيتين أنكر، وقال أنا قلت (( ومنا أميرَ المؤمنين )) .

والشاهد الذي نقله ابن حجّة على هذا النوع البديعي هو قول شاعر يهجو خالصة جارية الرشيد [22] :

لقدْ ضاعَ شِعري على بابِكُمْ كما ضاعَ حَلْيٌ على خَالصَةْ

وعندما هدده الرّشيد قال : أنا قلت : لقد ضاء شعري على بابكم .

وقد كرر السيوطي [23] تعريف المواربة كما جاء عند ابن حجة ، وأورد شاهداً أورده ابن أبي الإصبع ، وهو قراءة أخرى لقوله تعالى : (( اِرجِعوا إلى أبيكُمْ فقولوا يا أبَانا إنَّ ابنك سَرَقَ))[24] فقد قرئت (( إن ابنك سُرِّقَ ولم يَسْرِقْ )) .

والإبهام والمواربة يمكن أن يُدرجا في نوع **الاتّساع** ، الّذي هو من مخترعات ما بعد قدامة، وهو أن يؤتى بكلامٍ يتسع التأويل فيه ، بحسب ما تحتمله ألفاظه من المعاني .

وقد جعل ابن أبي الإصبع فواتح السور القرآنية في هذا النوع البديعي [25].

أمّا ابن حجّة الحموي[26] فقد كرّر تعريف هذا النوع حسب ما جاء به ابن أبي الإصبع ، وذكر شاهداً عليه قول الشّاعر :

إذا قامَتا تَضَوّعَ المِسْكُ منهما نَسيمُ الصَّبا جاء بِريّا القُرُنْفلِ

فالمعنى يحتمل أن المسك تضوع منهما ، بنسيم الصَّبا ، أو تضوع المسك منهما تضوع نسيم الصَّبا ، أو تضوع الجلد منهما مسكاً بنسيم الصَّبا .

وهذا الأمر يصلح للشاهد الذي جاء به ابن حجة في نوع **إرسال المثل**[27] ، وهو قول الشاعر :

---

[20] – خزانة الأدب : 79 .

[21] – بديع القرآن : 94– 95 .

[22] –– خزانة الأدب ، 112–113 .

[23] – الإتقان في علوم القرآن : 328/3 .

[24] – بديع القرآن : 173–175 ، والآية من سورة يوسف ، 81 .

[25] المصدر نفسه : 173–175 .

[26] خزانة الأدب ، 420 .

[27] – المصدر السابق ، 91 .

وَأَظْلَمُ أهلِ الظلمِ مَنْ باتَ حاسداً لِمَنْ باتَ في نَعْمائه يَتَقَلَّبُ

فالمعنى يحتمل أن الحاسد يحسد سيّد نعمته ، أو ضدّ ذلك أي أنّ صاحب النّعمة يحسد الّذي ينعم عليه ، أو أنّ الحاسد يحسد كلَّ ذي نعمة .

ومن الأنواع الّتي تتشابه تشابها كبيراً **التتميم** و **التكميل** . وقد ذكر ابن أبي الإصبع أن التّتميم عبارة إذا طُرحت من الكلام نقص معنًى ووزناً ، فإذا تمّ الوزن بها ، فهو ضرب من الحشو المعيب ، وإذا وردت هذه العبارة أو الجملة على معنًى تامٍّ فهو التـكميل بعينه ، وإلا فهو الـــتتميم ، ويضيف أن أكثر المؤلّفين قد خلطوا بين هذين النّوعين [28].

وقد ذكر القزويني **التتميم**[29] في باب الإطناب ، وعرّفه بأن يؤتى بفضله في كلام لايوهم خلاف المقصود كالمبالغة ، ومن ذلك قوله تعالى (( وَيُطعِمونَ الطَعامَ على حُبِّهِ ))[30] ، أي حالة اشتهائه فيكون أبلغ أجراً .

وذكر ابن حجة [31] أن التّتميم هو أن يكون المعنى ناقصاً فيتمّمه الأديب ، واستشهد على ذلك بالآية السابقة، وبشاهد آخر وهو قول الشاعر :

وَمَنْ يلقَ يوماً ، على عِلاتِهِ ، هَرِماً يلقَ السّماحةَ منه والنّدى خُلُقا

وقد كرّر السيوطي [32] المعنى نفسه ، والآية نفسها في شواهد التّتميم .

أما **التكميل** فقد جعله ابن أبي الإصبع [33] نوعين : الأول هو نوع من التتميم ، والثاني في الفنون ، وهو إضافة في الوصف ، كالمدح ، نمدح الممدوح بصفةٍ معينّةٍ ثم نُتبِعها بأخرى . وقد ذكره القزويني [34] أيضاً في باب الإطناب وسماه **الاحتراس** ، وقال : هو أن يؤتى بكلام يوهم خلاف المقصود ، فيؤتى بما يدفعه ، واستشهد بالآية الكريمة وهي :

(( أَذِلَّةٍ على المؤمنينَ أَعِزَّةٍ على الكافرِيْنَ ))[35] فجاء بأعزّة ليشير إلى أن الذّل ليس في جميع الحالات . وقد كرّر السّيوطي هذا الكلام واستشهد بالآية نفسها [36]. وقد خالفهما ابن حجّة [37] في تعريف التّكميل ، وقال هو أن يأتي الأديب بمعنى تام ، في غرض من الأغراض ، ثم يأتي بمعنى آخر يزيده تكميلاً كقول الشاعر :

حَليمٌ ، إذا ما الحِلْمُ زَيّنَ أهلَهُ مع الحلمِ في عَيْنِ العدوِّ مَهيْبُ

فالحلم لا يزين أهله إلا إذا كان عن قدرةٍ ، وهذا في غاية التّكميل . أمّا قول الشّاعر :

إنّ الثمانِينَ ، وبُلِّغتُها قَدْ أحوَجَتْ سمعي إلى تُرجمانِ

فيقول ابن حجّة إن هذا الشّاهد سيق في التتميم ، وهو من أبلغ شواهد التكميل .

---

[28] بديع القرآن : 45-48 .

[29] – التلخيص في علوم البلاغة : 230-231 .

[30] البقرة ، 177 .

[31] – خزانة الأدب : 122 .

[32] – الإتقان في علوم القرآن : 252/3 .

[33] – بديع القرآن : 143 – 145 .

[34] – التلخيص في علوم البلاغة : 229-230 .

[35] – المائدة : 54 .

[36] – الإتقان في علوم القرآن : 251/3 .

[37] – خزانة الأدب : 122 .

ومن الواضح أن هذا الخلط بين الشواهد ناتجٌ عن التّقارب بين مفهومي هذين النّوعين . وقد وقع التّتميم أو التّكميل في هذا الشاهد في قوله **بُلّغتها** .

أما ابن الأثير فلم يذكر هذين النوعين بالاسم ، ولكنه ذكر في باب الإطناب ما يشبه ذلك . وقال الإطناب ضربٌ من ضروب التّأكيد التي يُؤتى بها في الكلام قصد المبالغة . والإطناب هو المبالغة ، وهو زيادة اللّفظ على المعنى لفائدة ، وهو غير التّطويل الذي هو زيادة اللفظ على المعنى لغير فائدة [38] .وكذلك ذكر ابن الأثير نوعاً مشابهاً لذلك في **الاعتراض**[39] وسماه الحشو ، عندما تكون الزيادة لغير فائدة ، كقول الشعراء (( لا أبا لك )) في ثنايا أبياتهم . أما الاعتراض لفائدة كالاعتراض بالقسم وغير القسم ، كقول الشاعر :

ولَوْ أنَّ ما أسعى لأدنى مَعيشَةٍ كفاني – ولَمْ أَطْلُبْ – قليلٌ من المالِ

ولم يذكر السكاكي شيئاً عن **التتميم والتكميل** ، ولكنه ذكر الاعتراض في نوع البديع المعنوي . وقال الحشو هو أن تدرج في الكلام ما يتم المعنى من دونه [40] .

وهكذا يمكن أن يُصنف هذان النّوعان البديعيان في الإطناب لا التطويل ، أو في نوع الاعتراض لفائدة ، أو حتى في نوع **المبالغة** ، دون أن يكونا نوعين مستقلين ، وهما أقرب إلى الاعتراض؛ لأن تعريفه عند البلاغيين وعلماء البديع يقرب كثيراً من التكميل والتتميم . **فالقزوينيّ** ذكر**الاعتراض** في الإطناب وقال : إنه أن يؤتى أثناء الكلام ، أو بين كلامين متصلين ، بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب بقصد ؛ كالدعاء ، والتنبيه ، والتنزيه ، لكن ليس لدفع الإيهام. ويقول: إنّ ذلك قد يحدث في آخر الكلام فيخرج الاعتراض إلى التذييل أو التكميل والتتميم[41] . وقد ذكر السيوطي الاعتراض في الإطناب ، وذكر تعريفاً له مشابهاً لتعريف القزويني[42]، وأضاف أنه قد يكون اعتراضاً في اعتراض كقوله تعالى :

(( فلا أُقْسِمُ بمواقِعِ النُّجومِ ، وإنّه لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلمونَ عَظيمٌ ، إنه لَقرآنٌ كَريم )) [43]

ومن هذه الأنواع البديعيّة **المبالغة** ، و**الإغراق والغلو** الّتي جاء بها ابن حجّة الحموي مفصّلةً موزعة في ثلاثة أنواع ، كان ابن المعتز قد سماها **الإفراط في الصّفة** ، وسمّاها قدامة **المبالغة.**

وقد ذكر ابن أبي الإصبع خمسة أنواع من المبالغة [44] .

أما القزويني فقد ذكر المبالغة في أنواع البديع المعنوي ، وعرّفها بأنها ادعاء وصف يبلغ في الشدة أو الضّعف حداً مستحيلاً أو مستبعداً ، وجعلها في ثلاثة أنواع [45] :

1- **التبليغ** وهو ادّعاء الممكن كقول الشاعر :

فعَادَى عِداءً بينَ ثَوْرٍ ونَعْجَةٍ داركاً فلم يَنْضحْ بماءٍ فَيُغْسَلِ

أي أنّ فرسه أدرك ثوراً وبقرة وحشيين ، في مضمارٍ واحد ، ولم يعرق .

---

[38] – المثل السائر : 2/354-357 .

[39] – المصدر السابق ، 30/40-49 .

[40] – مفتاح العلوم : 427 .

[41] التلخيص في علوم البلاغة : 231- 234 .

[42] – الإتقان في علوم القرآن : 3/253 .

[43] – الواقعة : ، 75-77 .

[44] – بديع القرآن : 54-57 .

[45] – التلخيص في علوم البلاغة : 370-374 .

وهذا النوع هو ما سماه ابن حجة **المبالغة** [46]، وساق شاهده وهو قول الشّاعر :

وَنُكْرِمُ جارَنا مادامَ فينا وَنُتْبعُهُ الكرامةَ حيثُ مالا

2- **الإغراق** : وهو وصف يمكن عقلاً لا عادةً، وذكر شاهده الشاهد الذي ساقه ابن حجة في المبالغة (ونُكرم جارنا ). أمّا ابن حجّة [47] فقد عرفه بأنه الإفراط في وصف الشيء بوصف بعيد وقوعه، عادة، ويسوق من شواهده:

لَوْ كان يُقْعدُ فوقَ الشمسِ مِنْ كَرَمٍ قومٌ ، بأوّلِهِمْ أو مجدِهِمْ قَعدوا

3- **الغلو** : ويذكر القزويني شاهده وهو قول الشاعر :

وَأَخفْتَ أهلَ الشِّرْكِ حتى إنه لتخافُكَ النطفُ التي لم تُخْلَق

وقال : إنّ **الغلوّ** مقبولٌ إذا أدخل عليه ما يقرّبه إلى الصّحة بأدواتٍ ، مثل ( يكاد ولولا ) .

وقد ذكر ابن حجّة **الغلوّ** [48] الّذي قال : إنّه وصف الشّيء بالمستحيل وقوعه ، عقلاً وعادةً، وصنّفه في نوعين: الأوّل غير مقبول ، وشاهده شاهد القزويني نفسه ( وأخفتَ أهل الشّرك ) والثّاني : هو المقبول كقول الشّاعر :

ويكادُ يخرجُ سُرْعةً مِنْ ظِلّهِ لَوْ كان يَرْغَبُ في فراقِ صديق

وسبب قبوله أنه ذكر ما يخفّف من الغلوّ وهو قوله ( يكاد ) . ويرى ابن حجّة أن الإغراق والغلو لا يُعدّان من المحاسن ، ما لم يقترنا بما يقرّبهما من القبول بـ ( قد ، أولولا ، أو كاد ...).

أمّا الشّاهد الّذي جعله ابن حجّة من الغلوّ غير المقبول ، فقد عدّه ابن الأثير من باب (**الإفراط** )[49]، وعدّ الشّواهد الّتي فيها ما يخفّف من وطأة المبالغة كـ ( لو وكاد ،وقد وغيرها ) من نوع سماه **الاقتصاد** . و من شواهده قول الشاعر :

فلو أنَّ مُشتاقاً تكلّفَ فوقَ ما في وسْعِهِ لَسَعى إليكَ المِنْبَرُ

وهذا التصنيف أقل تعقيداً من تقسيمات القزويني وابن حجة . وقد فعل السيوطي كما فعل ابن الأثير ، إذ جعل المبالغة نوعين[50]: مبالغة بالوصف، وفيه يدرج الأنواع الثلاثة السابقة، ومبالغة بالصيغة، وهي استعمال صيغ المبالغة كـ ( فعلان و فعيل .. ) .

ومن هذه الأنواع أيضاً **الاقتباس** و **التّضمين** و **الإيداع** : وهي كلها تعني الإغارة على نصٍّ لآخر ، وإدخال جزءٍ منه في بناء العمل الأدبي ، أو هي من نوع السرقات الأدبية .

والاقتباس هو تضمين ، لكن أهل البديع قد جعلوه في الأخذ من القرآن الكريم والحديث الشّريف حصراً . ولم يكن المتقدّمون يميزون الاقتباس من التّضمين ، فابن الأثير ذكر أنّ الأدباء انقسموا في أمر التّضمين بين مؤيّد ومعارض ، ويرى أنّ التّضمين الحسن هو إدراج الآيات القرآنيّة والأخبار النبويّة في الكلام كليّاً أو جزئياً ، أي أنّ ابن الأثير جعل الاقتباس والتّضمين شيئاً واحداً [51] . وكذلك فعل ابن أبي الإصبع **فالاقتباس والتضمين** نوع واحد

---

[46] -خزانة الأدب : 235 .

[47] – المصدر السابق : 237 .

[48] – المصدر السابق : 239 .

[49] – المثل السائر : 3/84-95 .

[50] – الإتقان في علوم القرآن : 3/323-325 .

[51] – المثل السائر : 3/200/205 .

سمّاه **حسن التضمين** [52]، ويبدو أن إفراد الاقتباس عن التّضمين جاء بفعل الإغارة على الآيات القرآنية، أو الأحاديث الشّريفة ، وتضمينها في الشّعر من غير ضابطٍ ، فاحترس أهل البلاغة ، لذلك وجعلوا الاقتباس نوعين: منه ما هو محمود ، ومنه ما هو مذموم ، وهذا تقسيمٌ عائدٌ للدّوافع الدّينية وليس الفنيّة ، إذْ اشترط الفقهاء ألا يستخدم الاقتباس إلا في الأمور الجادّة وليس الهزلية [53] .

ويعود الفضل للقزوينيّ في إخراج هذه الأنواع من البديع ، وجعلها ملحقات بالسرقات الشعرية لأنه ؛ في مفهومها ودلالاتها هي أقرب إلى ذلك . وعنده وجدنا إفراد الاقتباس عن التضمين ، وقد جعله نوعين : اقتباساً نُقِل عن معناه الأصلي ، واقتباساً لم يُنقل عن معناه [54].

كذلك نجد الاقتباس عند ابن حجة الحموي ، بتعريفه وهو الأخذ من القرآن الكريم والحديث الشريف[55].وقد أفرده السيوطي عن الأنواع البديعية وجعله في نوع ( آداب تلاوته ) ، وسماه الاقتباس وما جرى مجراه ، وحدد أنواعه ، وأجاز الاقتباس في الشعر في مقام الوعظ والدعاء بينما رفضه في مقام الهزل [56] .

أما التّضمين فلم يختلف أهل البديع في مفهومه لكنّهم اختلفوا في شروطه ، ومقدار الجزءِ المُضمّن ، فابن أبي الإصبع اشترط ألا يزيد المقدار المضمّن على نصف بيت ، وأن يشير صاحب التضمين إلى أن الجزء المضمن ليس له [57].

أمّا القزويني فرأى أنه من شرط التّضمين أن ينبّه عليه ، إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء ، ورأى أنّ أحسنه ما زاد على الأصل بنكتة كالتورية والتشبيه ، ولا بأس بالتغيير اليسير في الجزء المُضمَّن .

أما بالنّسبة لمقدار التّضمين فقد جعل القزويني المصراع وما دونه ( إيداعاً ورفواً ) .أما تضمين البيت ، وما زاد عليه فقد سماه ( استعانة ) [58] .

وقد ذكر السيوطي أربعة أنواع للتضمين وهي : إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه ، والثاني هو الإشارة ، والثالث نوع يخص العروض وعيوب القافية ، وهو اعتماد الفاصلة أو البيت على مابعدهما في المعنى . والنوع الرابع هو النوع المشهور وهو إدراج كلام لآخر، في كلامنا، بقصد تأكيد المعنى ، أو ترتيب النظم[59].

بالنسبة إلى **الإيداع** فلم نجده عند الآخرين ويبدو أن ابن حجة أفرده عن التّضمين لناحية فنية ، فقد جعل شرط الإيداع هو إيهام المتلقّي بأن النّص يخلو من التضمين ، ويرى أن أحسن الإيداع ما صُرِف فيه النص المضمن عن وجهه الأصلي ، وهو يجيز تضمين البيتين [60] .

ومن شواهده على الإيداع قول أحدهم في الشاعر الحيص بيص بعد أن قتل جرواً وهو سكران :

يا أهلَ بغدادَ إنّ الحِيصَ بِيصَ أَتى بِخِزيَةٍ ألبستْهُ العارَ في البَلَدِ

---

[52] بديع القرآن : 52-53 .

[53] – جعل السيوطي الاقتباس في نوع عنوانه (( آداب تلاوته )) ، وحدد استعمالاته ، الإتقان في علوم القرآن : 386/1 -390 .

[54] – التلخيص في علوم البلاغة : 424-425 .

[55] خزانة الأدب : 443-454 .

[56] الإتقان في علوم القرآن : 386/1-390 .

[57] – بديع القرآن : 52-53 .

[58] التلخيص في علوم البلاغة : 424-425 .

[59] الإتقان في علوم القرآن : 309/3-310 .

[60] – خزانة الأدب : 377-392 .

أبدى شجـــاعَتَهُ باللـــــيل مُجترئاً  على جَرْيٍ ضَعيفِ البَطشِ والجَلَدِ
فأنشدَتْ أمُّه مِـــنْ بعد ما احتســـبَتْ  دَمَ الأُبيلَق عندَ الواحـــــــدِ الأَحَـــدِ
(( أقولُ للنفـــــــــسِ تَأساءً وتعـــزيةً  إحدى يَـــــــــــــــديَّ أصابَتْني ولَمْ تُرِدِ
كِلاهما خلفٌ مِـــنْ بعد صـــــــــاحبهِ  هذا أخي حينَ أدعوُه وذا وَلَدي ))

وهذه الأنواع الثّلاثة هي من نوع السّـــرقات الشّـعرية ، إلا أنّ التضمين يمكن أن نسـميه اجتراراً ، لأن النص المأخوذ يظل على حاله دون تغيير ، بينما الإيداع يمكن أن يكون محاورة لأن الجزء المضمَّن تحول عن وجهته الأصليّة كما في الشاهد السابق إذ تحول البيتان المضمّنان من الرثاء إلى الهجاء .

ومن الأنـــــواع البديعيّة التي اختلف علماء البـــــديع في حصرها وضبط أنواعها **الكناية** ، و **الإرداف، والتّعريض** ، و**التّلميح** أي **التّلويح** ، و**الرّمز والإشارة** وهي كلّها أنواعٌ بيانيّة لا علاقة لها بالبديع ، وهي جميعها تشير إلى مدلولٍ واحدٍ ، وهو العدول عن التصريح بالمعنى إلى الإشارة إليه ؛ إما بالكناية ، أو بالتعريض ، أو عن طريق ما ذكرناه سابقاً .

**الكـــــناية** معروفة منذ أن بدأ الاهتمام بالنقـــــد الأدبي ، ولم يخلُ منها كتاب بلاغة أو بـــديع . أما **الإرداف** فهو من مخترعات قدامة ، وكذلك الإشارة . بينما الرّمز والإيحاء هما من نوع الإشارة عند ابن رشيق[61].

قسم السكاكي الكناية إلى ثلاثة أقسام[62] : الأول المطلوب فيها الموصوف ( كناية عن موصوف ) ، والثاني المطلوب فيها الصفة ( كناية عن صفة ) ، والثالث تخصص الصفة بالموصوف ( كنـــاية عن نسبة ) . ثمّ جعل الســكاكي الكنـــاية أنواعاً هي : كنـــاية عرضيّة **تعريض** ، و**كنـــاية تلويـــح** وهي ما كانت وسائطها متباعدة ( كثير الرماد ) ، و**كناية رمز** وهي ما كانت وسائطها متقاربة ( عريض القفا ) ، وأخيراً **إيماء وإشارة** ، وهي ما كانت وسائطها غير خفية . ولكنّه أورد شاهداً هو شاهد الكناية عن نسبة وهو قول أحدهم :

أَبَيْنَ فما يزرْنَ سوى كَريمٍ  وحسُبكَ أَنْ يَزرْنَ أبا سَعيدِ

وقد أخذ القزويني عن الســـكاكي هذه التقسيمات ، فجعلها ثلاثة أقسام ، كما جاءت عند الســـكاكي، وجعلها أنواعاً أربعة ، فهي : **تعريضٌ** أي موصوف غير مذكور يفهم من عرض الكلام ، و**تلويـــح** أي تكون الكناية كثيرة الوسائط ، و**رمز** : أي هي قريبة خفيّة الوسائط ، و **إشارة وإيماء** فليس فيها خفاء . وهو يذكر الشواهد نفسها الّتي جاء بها السكاكي[63].

أما ابن الأثير فقد عَرّف الكناية [64] بأنّها كل لفظة دلّت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز، بوصف جامع بينهما . وقد رأى أنّ التعريض أمر آخر لأنه هو اللفظ الدّال على الشيء من طريق المفهوم، ولا علاقة له بالحقيقة والمجاز ، لذلك فإن قول الشاعر :

فَصِرْنا إلى الحُسنى وَرَقَّ كلامُها  ورُضْتُ فَذَلَّتْ صعبةٌ أَيّ إذلالِ

هو تعريض وليس كناية .

---

[61] – بديع القرآن : 53–54–82–84 – 321–323 .

[62] – مفتاح العلوم : 403–412 .

[63] التلخيص في علوم البلاغة : 337–346 .

[64] المثل السائر ، 3 / 58 – 75 .

وعلى الرغم من أن ابن أبي الحديد في كتابة **شرح نهج البلاغة** [65] أخذ كثيراً عن ابن الأثيـــــر في موضوع الكنـــاية ، وأخذ عنه بعض شواهدها ، إلا أنه رد عليه رداً مطولاً في موضوع تعريفه للكناية والتعريض، لذلك يرى ابن أبي الحـــــديد أن الشاهد السابق هو كناية وليس تعريضا .

ويفرد ابن أبي الإصبع **الكناية** عن الإشارة ، وعن الإرداف ، وعن الرمز والإيماء ، فهذه الأنواع يستقل كل واحد منها عن الآخر [66].

أما ابن حجّة فيرى أن الكناية هي العدول عن التصريح بذكر الشيء إلى ما يلزمه ، مثل الكناية عن الألفاظ القبيحة . ويذكر أيضاً أن بعضهم خلط الكناية بالإرداف ، وجعلوهما شيئاً واحداً . ومن شواهد الإرداف المشهورة (كثير الرماد ) كناية عن الكرم .

ويرى أيضاً أن التعريض هو نوع من الكناية ، وهو أن يكني المتكلم بشيء عن آخر لا يصرح به كقولنا (ما أقبح البخل ) أي أنت بخيل [67].

وقد أفرد السيوطي الكناية في نوعٍ عنوانُه ( في كناياته وتعريضه ) [68]. ثم يُعرفها ويذكر أسباب اللجوء إليها ، ثم يذكر الفرق بين الكناية والإرداف ، وهو أن الكناية انتقال من لازم إلى ملزوم ، بينما الإرداف انتقال من مذكور إلى متروك . أما الفرق بين الكناية والتعريض فالكناية ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له ، بينما التعريض هو أن تذكر شيئاً تدل به على شيء آخر. ثم يذكر أقوال أهل الاختصاص في ذلك ؛ كابن الأثير ، والسكاكي ، والسبكي ، وهو يذكر الإشارة بين هذه الأنواع قائلا : إنه ذكرها في أنواع أخرى .

وينفرد ابن حجة بنوع يسميه **التلميح**[69]، وهو ما يعرف **بـــالإشارة** لأن ابن حجة يعرفه بأن يشير الناظم إلى قصة معلومة ، أو نكتة مشهورة ، أو بيت متواتر .

ومن الشواهد التي يسوقها قول الحريري : ( فَبِتُّ في لَيلةٍ نابغية ) إشارة إلى بيت النابغة الذي يقول :

فبت كأني ساورَتْني ضَئِيلَةٌ مِنْ الرقْشِ في أنيابِها السُّمُّ ناقِعُ

ومن الشواهد قول الشاعر :

فلا خيرَ في رَدِّ الأذى بِمَذَلَّةٍ كما رَدَهُ يوماً بسوْءَتِهِ عَمْرو

إشارة إلى ما جرى **لعمرو بن العاص** في **صفين** .

ويذكر ابن حجة بعض الطرف التي تداولها أهل الأدب منها أن الخليفة المنصور كان وعد هُزَلّياً بأمر ثم نسيه . وصدف أن حج هذا الهزلي مع الخليفة . وفي طريق عودتهم وصلوا إلى أطراف بيت ، فقال الهزلي هذا بيت عاتكة التي قال فيها الأحوص :

يا بيتَ عاتكة التي أَتَغَزَّلُ حَذَرَ العِدا وَبِهِ الفؤادُ مُوُكَّلُ

فنهره الخليفة لأنه تكلم من غير إذن ، لكنه لما عاد إلى قصره تذكر الحادثة ، وقرأ قصيدة الأحوص فوجد فيها بيتاً يقول :

---

[65] شرح نهج البلاغة : 1/428-431 .

[66] – بديع القرآن : الكناية 53-54 ، الإشارة : 82-83 ، الإرداف : 83-84 الرمز والإيماء : 321 322 .

[67] – خزانة الأدب : 359- 360 .

[68] – الإتقان في علوم القرآن : 3/159- 165 والإشارة : 3/284 .

[69] – خزانة الأدب : 184-185 و ويبدو أنه أخذه عن القزويني الذي ذكره بالمفهوم نفسه فيما سماه ((ما يلحق بالسرقة الشعرية )). التلخيص في علوم البلاغة :427 .

وأَراكَ تفعلُ ما تقولُ وبعضُهُمْ مَذِقُ اللسانِ يقولُ ما لايفعَلُ

فأنجز له ما وعده به .

ويبدو أن مثل هذه الطرف قد تكون من اختراع المغرمين بالبيان والبديع ، تناقلها من جاء بعدهم ، ومن أشهر هذه الطرف مانسب إلى **شريك النميري** إذ كان على يده صقر ، فقال له أحد بني تميم : ليس في الجوارح أحب إلي من البازي ، فأجابه شريك : إذا كان يصيد القطا ؛ فالتميمي أشار إلى قول جرير :

أنا البازي المُطِلُّ على نُمَيْرٍ أُتيحَ منِ السماءِ لَها انصبابا

بينما أشار **شريك** إلى قول الطرِمّاح :

تَميمٌ بِطِرْقِ اللُؤمِ أهدى من القَطَا ولَوْ سلكَتْ سُبُلَ المكارمِ ضَلّتِ

ومنها أيضاً أن **شريكاً** هذا كان يسير على بغله برفقة ابن هبيرة زعيم فزارة ، الذي كان يمتطي برذوناً . وحدث أن سبقه شريك فقال له ابن هبيرة : اغضضْ من لجامها ، فأجابه : إنها مكتوبةٌ فقال ابن هبيرة : ماهذا قصدت .

ويبدو أن شريكاً النميري فهم أن ابن هبيرة يشير إلى قول جرير :

فَغُضَّ الطرفَ إنكَ مِنْ نُميرٍ فلا كَعباً بلغتَ ولا كِلابا

أما شريك فأشار إلى قول الشاعر :

لا تَأمَنَنَّ فزارياً نزلَتَ بهِ على قَلوصِكَ واكتبْها بأَسْيارِ

وقد اختلف ناقلو هذه الطرف في تصنيفها، فالسكاكي جعلها في خاتمة كتابه في فصل بعنوان (إرشاد الضلال)[70]، دون أن يصنفها في نوع بلاغي محدد ، بينما جعلها معاصره ابن الأثير في نوع **الأحاجي والألغاز**[71]، وهذا خطأ واضح لأنه ، هو نفسه ، يعرف اللغز بأنه معنى يستخرج بالحدس والحزر، لا بدلالة اللفظ عليه حقيقة أو مجازاً كالكناية ، ولا يفهم من عرض الكلام كالتعريض .

وقد أخذ ابن أبي الحديد مثل هذه الطرف [72]، وأشار إلى أنهم يعدونها نوعاً من الكناية تارة ، ونوعاً من التعريض تارة أخرى . بينما انفرد ابن حجة بتسميتها **بالتلميح** أي الإشارة وهي جميعها ذات مضمون واحد وهو العدول عن التصريح إلى ما سواه .

وأخيراً نتوقف عند نوعين بديعيين متشابهين في مدلولاتهما إلى حد التماثل ، وهما **السهولة والانسجام** .

أما السهولة [73] فقد انفرد ابن حجة الحموي بذكرها وقال : إن بعضهم عَدّ هذا النوع من الظرافة ، وإن آخرين شركوها بالانسجام ، وعرفها بأن يخلو اللفظ من التكلف والتعقيد والتعسف في السبك ، وأضاف أن بعضهم عَرّفها بأن يأتي الشاعر بألفاظ سهلة تتميز مما سواها عند من له أدنى ذوق من أهل الأدب .

ومن شواهد السهولة التي أوردها قول الشاعر :

أَليسَ وعدتْني ياقَلْبُ أَنّي إذا ماتُبْتُ عَنْ لَيلى تتوبُ

وها أَنا تائبٌ عن حُبِّ لَيلى فما لكَ كلّما ذُكِرَتْ تذوبُ

---

[70] – مفتاح العلوم : 581–582 .

[71] المثل السائر : 3/94–95 يقول عن هذه الطرف : (( ومما سمعته من الألغاز الحسان التي تجري في المحاروات )) .

[72] – شرح نهج البلاغة : 1/428–431 .

[73] – خزانة الأدب : 454–456 .

ومن شواهدها أيضاً قول الشاعر :

أَتَتْهُ الخــلافةُ مُــنقادةً إلـــــيهِ تُجَرّرُ أذيالَها

فلمْ تكُ تصلُحُ إلا لَهُ ولم يَكُ يَصْلحُ إلّا لَها

ثم يذكر شواهد أخرى كثيرة هي ، في مجملها ، تتميز بقصر البحر العروضي ، والقافية المطربة ، والألفاظ السهلة التي تقترب من العامية .

أما **الانسجام** فقد ذكره ابن أبي الإصبع[74]، وعرفه بأن يكون الكلام منحدراً كتحدر الماء المنسجم ، وجعله في نوعين : نوع منسجم فيه أنواع بديعية ، ونوع يخلو من البديع .

ولم يختلف تعريف ابن حجة للانسجام [75] عن ابن أبي الإصبع ، إلا في أنه حصر تعريفه بالنظم فقال : إن الانـــسجام هو خلو الــنظم من الـــتعقيد ، فهو منسجم كانسجام الـــماء في انــحداره ، ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقة .

وقد أخذ السيوطي[76] عنه هذا التعريف ، وأضاف أن القرآن الكريم كله كذلك . ويبدو أن السيوطي قد شرط في الانسجام أن يكون الكلام موزوناً عروضياً ، لأنّه ذكر آيات قرآنية منظومة عروضياً من خمسة عشر بحراً .

وقد أسهب ابن حجة في الحديث عن الانسجام قائلا :

(( إن أهل الطريق الغرامية هم بدور مطالعه وسكان مرابعه ، فإنهم ما أثقلوا كاهل سهولته بنوع من أنــواع البديع إلا أن يأتي عفواً ، وقد أجمع علماء البديع أن الانــسجام بعيد عن التصــنع، خالٍ من الأنواع البديعية )) ، وهو بذلك يخالف ابن أبي الإصبع في أن الانسجام قد يكون بوجود البديع .

وذكر ابن حجة شواهد كثيرة عن الانسجام بدأها بأبيات من الشعر القديم تتسم بالحكمة ، كقول طرفة :

ستبدي لكَ الأيامُ ماكُنْتَ جاهلاً ويأتْيكَ بالأخبارِ من لم تُزَوّدِ

وقوله :

وظلمُ ذوي القربى أشدُّ مَضاضةً على المرءِ من وقعِ الحسامِ المُهندِ .

وذكر أبياتاً من معلقة زهير منها قوله :

سئمتُ تكاليفَ الحياةِ ومَنْ يعشْ ثمانينَ حَوْلا ، لا أبالك ، يَسْأَمِ .

ثم يقسم الانسجام إلى أقسام منها المطرب ، ومنها المرقص ، ومنها المرقص المطرب . من غير أن يبين لنا المعيار الذي اتبعه في هذا التقسيم .

فمن المطرب يذكر قول مجنون ليلى :

وقَدْ خبروني أنّ تيماءَ مَنزلٌ لليلى إذا ما الصيفُ ألقى المَراسيا .

ثم يذكر شواهد كثيرة [77]، منها لبعض المتصوفة كالتلمساني ، **وابن الفارض** الذي ذكر له قوله :

يَشفُّ عَنِ الأسرارِ جِسمي من الضَّنى فَنوجِيَ بها مَعْنى نَحولِ عظامِي

طَريـــحُ جَــوى حُـــبٍّ جَريـــحُ جَوارِحٍ قريـــــحُ جُفونٍ بالـــــدوامِ دَوامي

---

[74] – بديع القرآن : 166–167 .

[75] – خزانة الأدب / 189–190 .

[76] – الإتقان في علوم القرآن : 3/296–297 .

[77] – خزانة الأدب : 189–190 .

صحيحٌ عَلـــيلٌ فاطلبوني من الضَّنـــــــى ففيها كما شـــــــــاءَ النّحولُ مقامي

ومن الواضح أن هذه الأبيات تخالف تعريف ابن حجة للانسجام ، لأنها تعج بالصنعة البديعية ولاسيما الطباق والجناس. وقد جاء بشواهد أخرى كثيرة تناقض تعريفه للانسجام ، وربما يعود هذا التناقض إلى أن **الرقة والانسجام** و**السهولة**، أحكام ذاتية انطباعية يختلف فيها متلق عن آخر، باختلاف الثقافة والميل إلى البديع ، إضافة إلى أن هذه الأحكام لا تطلق على بيت منفرد أو عدة أبيات ، بل هي أحكام يجب أن نطلق على قصيدة كاملة، أو عدة قصائد ؛ لأنه من النادر ألا يكون هناك في القصيدة الواحدة أبيات منسجة وأخرى غير منسجمة ، والانسجام عادة يكون بعد المقارنة بين نَصّين أو أكثر .

## الخاتمة:

بعد عرض عديد من الأنواع البديعية ، وبعض الأنواع البيانية ، ظهر لنا أن هذه الأنواع تتشابه في مدلولاتها البلاغية ، وأنها يمكن أن تُجعل في مجموعات تدرج تحت اسم واحد ، وأن الخلاف بين هذه الأنواع كان نوعا من المبالغة والإسراف هدف ، من ورائه ، علماء هذا الميدان إلى إظهار مدى قدراتهم على الغوص في المعاني المفردة ، التي لا تؤثر كثيرا في المعنى العام للنص . وقد نتج عن هذا الإسراف تعقيد في الدرس البلاغي ، مما جعله حاجزاً لا يمكن للمتلقي العادي أن يتجاوزه .

## المراجع:


1- ابن أبي الإصبع المصري، عبد العظيم ؛ ***بديع القرآن***، الطبعة الأولى- مكتبة نهضة مصر، 1377 هـ- 1957، 405 .

2- القزويني، جلال الدين ؛ ***التلخيص في علوم البلاغة*** ، الطبعة الثانية – المكتبة التجارية الكبرى ، مصر، 1932م ، 439 .

3- ابن حجة الحموي، تقي الدين؛ ***خزانة الأدب وغاية الأدب***، دار القاموس الحديث للطباعة والنشر، بيروت، 490.

4- ابن الأثير، ضياء الدين ؛ ***المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*** ، الطبعة الأولى – مطبعة نهضة مصر ، 1379 هـ – 1959 م . ج2 ، 375 ، ج3 ، 292 .

5- ***القرآن الكريم*** ، مصحف المدينة النبوية ، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

6- السيوطي ، عبد الرحمن ؛ ***الإتقان في علوم القرآن*** ، الطبعة الثانية ، منشورات رضى ، بيدار – عزيزي – 1349 . ج1 ، 406 ، ج3 ، 408 .

7- السكاكي ، يوسف ؛ ***مفتاح العلوم*** ، الطبعة الثانية – دار الكتب العلمية ، بيروت 1407- هـ – 1987م. 427 .

8- ابن أبي الحديد ؛ ***شرح نهج البلاغة*** ، دار إحياء التراث العربي – بيروت . مج1 ، 506 .